منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

الأردن على خارطة الطاقة العالمية:
خطوات مشجعة نحو التقدم والاستدامة

شباط 2026

ملخص سياسات

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الإستراتيجيات الأردني ترسيخًا لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو إستراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف: 6376 566 6 962+

ملخص السياسات: وثيقة مختصرة تهدف إلى تقديم توصيات مبنية على بيانات وأدلة، لمعالجة قضايا وتحديات محددة، وتزويد صناع القرار بمقترحات عملية تسهم في صياغة سياسات فعالة قائمة على الحقائق.

يسر منتدى الإستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميه؛ للاستفادة منه، والاقتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الإستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

يرجى استخدام الصيغة التالية عند الاستشهاد بهذه الورقة:
منتدى الإستراتيجيات الأردني (2026). "الأردن على خارطة الطاقة العالمية: خطوات مشجعة نحو التقدم والاستدامة ". عمّان، الأردن.

حقوق النشر © 2025 منتدى الإستراتيجيات الأردني.

لتقييم الدراسة

1. المقدمة:

تلعب الطاقة دورًا رئيسًا في التنمية الاقتصادية، إذ تُعَدّ مدخلًا أساسيًّا لمعظم القطاعات الإنتاجية والخدمية. ولأهمية هذا المورد، تسعى الدول إلى تطوير أنظمتها؛ من أجل توفير إمدادات ثابتة وآمنة، وبكلفة ميسورة من الطاقة لتشغيل قطاعاتها الصناعية، والخدمية، وشبكات نقلها، وأنظمة اتصالاتها، وغيرها بكفاءة عالية.

وعلى الرغم من هذه الأهمية، كشفت التحديات العالمية المرتبطة بالتغير المناخي، وتقلبات إمدادات الطاقة، ومخاطر أمن التزود، عن مواطن ضعف جوهرية في أنظمة الطاقة التقليدية القائمة. وقد أسهمت هذه التحديات في زيادة الضغوط على الدول، ولا سيما الاقتصادات النامية؛ وذلك لتبني أنظمة طاقة مرنة ومتنوعة وأكثر استدامة، فمحدودية مصادر الطاقة، أو ارتفاع كلفها يقيّد من نمو الدول اقتصاديًّا، كما يضعف من قدرتها على جذب الاستثمارات.

في المقابل، تتيح التحولات الناجحة في قطاع الطاقة فرصًا جديدة لتطوير الصناعات، وتعزيز الابتكار، وتحقيق قدر أعلى من الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

وقد بذل الأردن خلال السنوات الماضية جهودًا ملموسة في تطوير قطاع الطاقة، وبالأخص في مجال تبني الطاقة المتجددة، التي بلغت مساهمتها نحو (27%) من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة[1]. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال منظومة الطاقة في الأردن تواجه تحديات هيكلية، أبرزها تجاوز نسبة الفاقد الكهربائي لشبكة التوزيع حاجز (11%)[2]، واستمرار الاعتماد الكبير على الطاقة المستوردة، التي تشكل أكثر من (74%) من إجمالي خليط الطاقة الكلي[3]. ويعكس هذا الواقع الحاجة إلى تقييم أداء قطاع الطاقة بشكل شمولي، بحيث لا يقتصر على قياس التوسع في القدرات الإنتاجية، بل يمتد إلى تعزيز كفاءة الأطر التنظيمية، ومرونة السياسات، وقدرتها على دعم التحول في مصادر الطاقة وكفاءتها بشكل مستدام.

وفي هذا السياق، ارتأى منتدى الاستراتيجيات الأردني، من خلال ملخص السياسات هذا، تحليل أداء الأردن على مؤشرين عالميين هما "**مؤشر تحول الطاقة - Energy Transition Index**" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يعكس مستوى تقدّم أداء الأردن في نظام الطاقة ومدى جاهزية تحوّله. و"**المؤشر التنظيمي للطاقة المستدامة - Regulatory Indicator for Sustainable Energy**" الصادر عن البنك الدولي، والذي يركّز على نضج الأطر التنظيمية والسياسات الداعمة لهذا التحوّل. وقد تم تبني هذين المؤشرين كإطارين مرجعيين لقياس أثر السياسات والأطر التنظيمية لقطاع الطاقة في البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2026-2029).

[1] وزارة الطاقة والثروة المعدنية - ميزان الطاقة 2024.
[2] المصدر: هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن - التقرير السنوي 2024.
[3] وزارة الطاقة والثروة المعدنية - ميزان الطاقة 2024.

ويهدف هذا التحليل إلى الوقوف على مكامن القوة والضعف في قطاع الطاقة الأردني وفق المؤشرات العالمية، وتقديم توصيات عملية مبنية على النتائج، بما يدعم التطور والاستدامة في هذا القطاع الحيوي.

2. مؤشر تحول الطاقة 2025: المنهجية والنتائج

الإطار العام للمؤشر:

يقيس مؤشر تحول الطاقة العالمي 2025، أداء الدول (118 دولة) في (43) مؤشرًا فرعيًّا وفق مقياس يمتد من (0) نقطة (أدنى أداء) إلى (100) نقطة (أعلى أداء)، وضمن محورين رئيسين هما: "أداء نظام الطاقة"، و"جاهزية التحول"، يندرج تحتهما عدد من المؤشرات الفرعية على النحو الآتي:

- **محور "أداء نظام الطاقة"، ويندرج تحته ثلاثة مؤشرات فرعية، هي:**

- **الأمن:** ويقيس مدى استقرار إمدادات الطاقة ومرونتها عبر تنويع مصادر الطاقة، والشركاء التجاريين، ومصادر توليد الكهرباء، إضافة إلى موثوقية الشبكة والإمدادات، ومتانة البنية التحتية؛ لتعزيز القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية.
- **العدالة:** وتقيس مدى تمكّن جميع المستهلكين، من الأفراد والمنشآت، من الحصول على الطاقة، وبأسعار ملائمة ومستقرة.
- **الاستدامة:** وتعكس مدى تحسّن الأداء البيئي لأنظمة الطاقة لدعم مستقبلٍ منخفض الانبعاثات، وذي كفاءة في استخدام الموارد، ويعتمد على الطاقة النظيفة. وذلك بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان، وتحسين كفاءة الطاقة، وخفض نصيب الفرد من الطاقة والانبعاثات، وزيادة حصة الطاقة النظيفة في الطلب النهائي، وفق تدابير توازن بين العرض والطلب.

- **محور "جاهزية التحول" ويشمل مؤشرين فرعيين، هما:**

- **الإطار التنظيمي والاستثمار:** ويقيس مدى الالتزام بوضع السياسات والأنظمة الفعّالة، وذلك لتحقيق تحوّل تنافسي في قطاع الطاقة، إضافة إلى مدى توافر التمويل والاستثمار؛ لضمان بيئة مالية مستدامة قادرة على جذب الاستثمارات؛ لدعم تحوّلات الطاقة على نطاق واسع.
- **العوامل الممكنة:** وتشمل ضمان متانة **البنية التحتية** المادية والرقمية بصورة تدعم التحوّل إلى اقتصاد منخفض الكربون، إضافة إلى **الابتكار** والتطوير في تقنيات الاستدامة والأمن لأنظمة الطاقة، وتطوير القوى العاملة القادرة على تلبية متطلبات قطاع الطاقة النظيفة، الناشئ من خلال **التعليم وتنمية رأس المال البشري**.

أبرز نتائج مؤشر تحول الطاقة 2025:

- جاء في مقدمة الترتيب العالمي كل من: السويد، وفنلندا، والدنمارك في المراكز الثلاثة الأولى على مؤشر تحوّل الطاقة للعام 2025.

أعلى الدول على مؤشر تحول الطاقة 2025 - (100 نقطة)

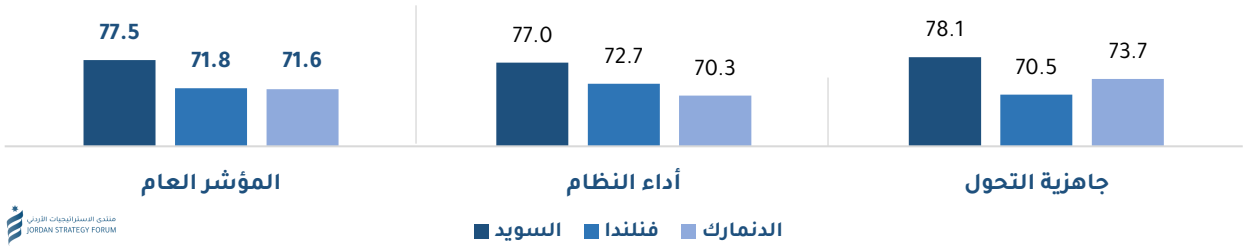

خريطة أداء دول العالم على مؤشر تحول الطاقة 2025

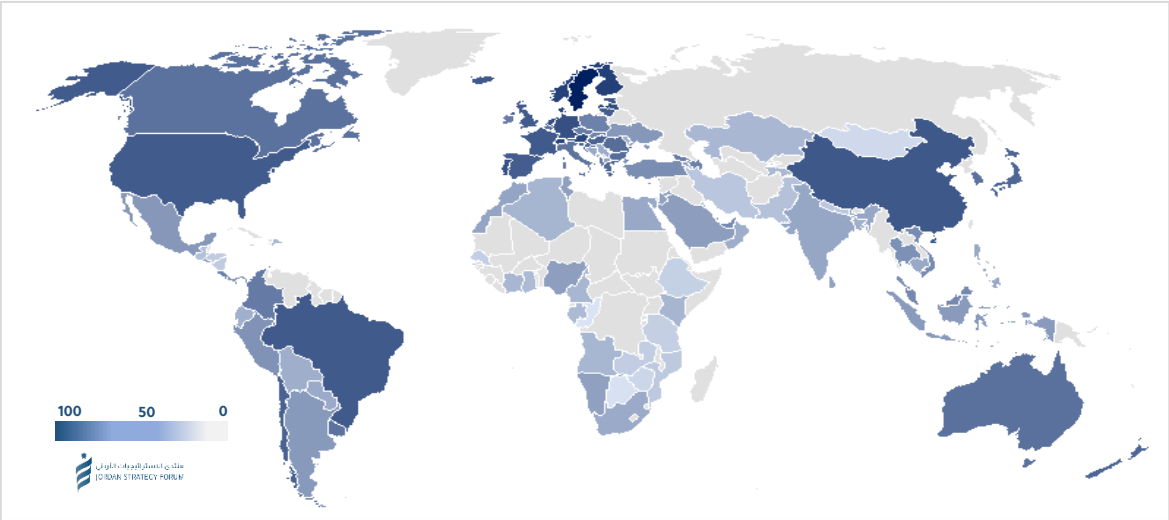

المصدر: إعداد منتدى الإستراتيجيات الأردني، بالاستناد إلى بيانات مؤشر تحول الطاقة 2025، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

- أمـا علـى **مسـتوى الـدول العربيـة**، فقـد حلّـت الإمـارات فـي مقدمـة الاقتصـادات العربيـة المشـاركة (12 دولـة) علـى مؤشـر تحـول الطاقـة 2025، حيـث جـاءت فـي الترتيـب (48) عالميًّـا (مـن بـين 118 دولـة)، تلتهـا السـعودية التـي حلّـت فـي الترتيـب الثـاني عربيًّـا، والترتيـب (60) عالميًّـا. فيمـا حلّـت تـونس والأردن فـي المـرتبتين الثالثـة والرابعـة علـى التـوالي، وفـي المـرتبتين (62، و63) عالميًّا.

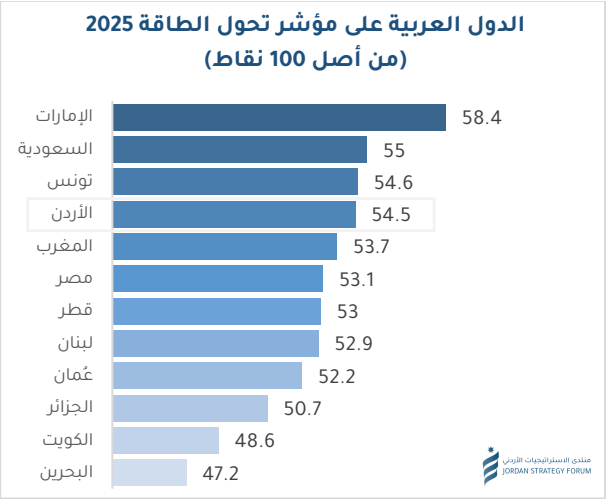

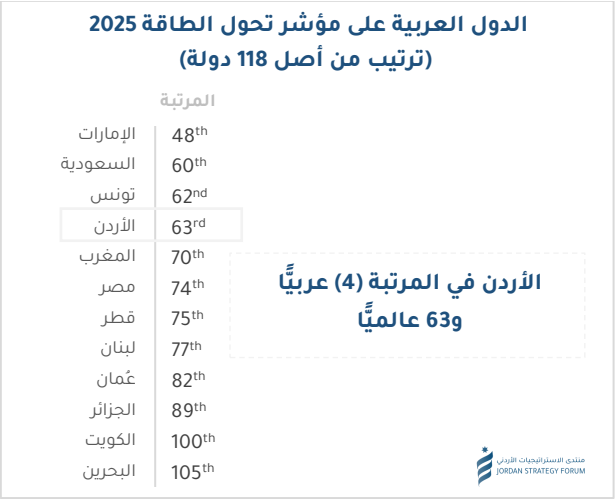

- وعنـد مقارنـة **أداء الأردن خـلال الأعـوام الثلاثـة الماضـية**، يُلاحـظ وجـود تحسّـن ملحـوظ فـي أدائـه، إذ ارتفـع مجمـوع نقاطـه علـى المؤشـر العـام مـن (53.7) فـي عـام 2023، إلـى نحـو (54.5) فـي 2025. ونتيجـة لـذلك، ارتفـع ترتيـب الأردن مـن المرتبـة (71) فـي عـام 2023 (مـن بـين 120 دولـة)، إلـى المرتبـة (63) فـي عـام 2025 (مـن بـين 118 دولـة). هـذا، ورغـم أن الأردن حـافظ علـى مرتبتـه عربيًـا، إلا أن الفـارق بينـه وبـين أداء الدولـة الأفضـل فـي الإقلـيم (الإمـارات) زاد بشـكل كبير عن العام السابق.

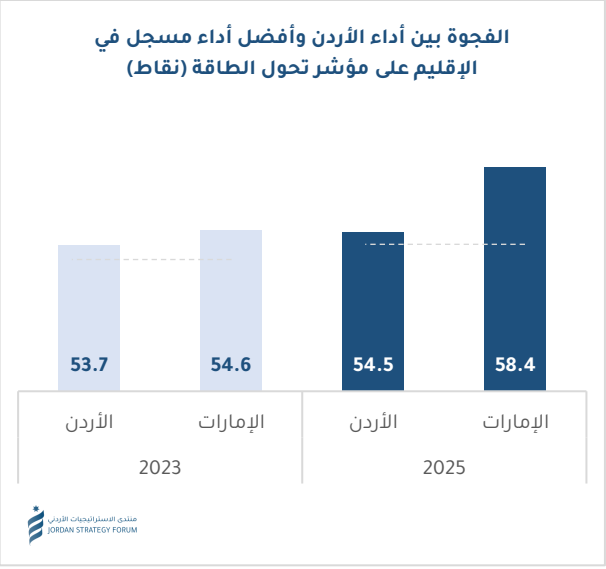

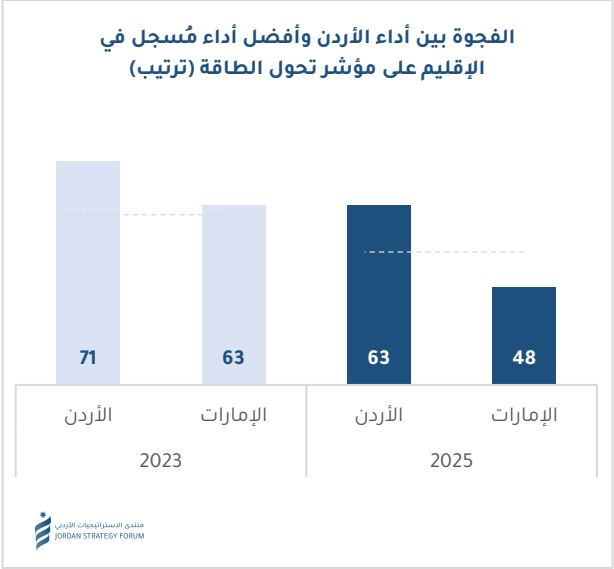

- أمـا علـى مسـتوى محـوري مؤشـر تحـول الطاقـة، فقـد حقـق الأردن تحسّـنًا فـي كليهمـا "أداء نظـام الطاقـة"، و"جاهزيـة التحـوّل"، فيمـا تحسـنت الإمـارات (الأولـى عربيًّـا) بـوتيرة أعلـى علـى المستوى العالمي، وفي كِلا المحورين.

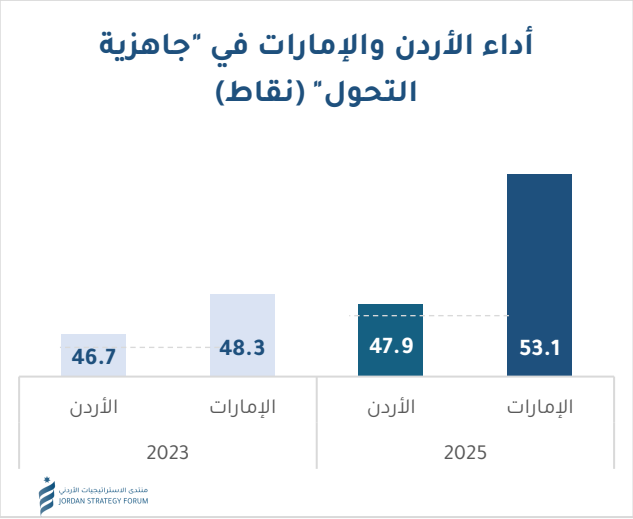

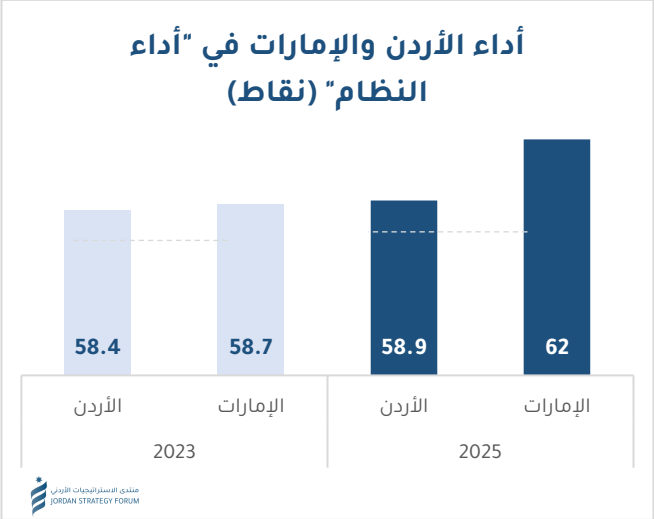

تحليل أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر تحول الطاقة 2025

للوقـوف علـى واقـع الفـارق بـين أداء الأردن ودولـة الإمـارات وأسـبابه قـام منتـدى الاسـتراتيجيات الأردنـي بـإجراء مقارنـة بـين أدائـه وأداء الإمـارات علـى المؤشـرات الفرعيـة الـ 43 المندرجـة تحـت مؤشر تحوّل الطاقة. وجاءت أبرز الملحوظات على النحو الآتي:

أولًا: المؤشرات الفرعية لمحور "أداء النظام"

- **"الأمن" و"العدالة":**

سـجل الأردن أداءً متـدنيًا فـي مؤشـر "صـافي واردات الطاقـة كنسـبة مـن إجمـالي اسـتهلاك الطاقـة"، ومؤشـر " الاعتمـاد علـى الوقـود المسـتورد كنسـبة مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي (%)". ويعـدّ هـذا الأداء نقطـة ضـعف هيكليـة فـي حالـة الـدول غيـر النفطيـة، كـالأردن. وقـد يـؤدي هـذا الاعتمـاد إلـى تراجـع مسـتوى أمـن الطاقـة، ويزيـد مـن انكشـاف الاقتصـاد أمـام الصـدمات الخارجيـة، وتقلبات الأسعار العالمية.

فـي المقابـل، تُظهـر نتـائج المقارنـة وجـود تقـارب **نسـبي فـي أداء الأردن مـع الإمـارات فـي عـدد مـن المؤشـرات الفرعيـة: "أمـن الطاقـة" و"الموثوقيـة" و"المرونـة"،** ولا سـيما تلـك المرتبطـة بتنـوّع مصادر توليد الكهرباء، ومرونة النظام الكهربائي، ومستويات موثوقية الخدمة.

المحور	المؤشر	أداء الأردن (100 نقطة)	أداء الإمارات (100 نقطة)
الإمداد	تنوع مستوردات الطاقة - شركاء - (عدد)	66.84	89.77
	تنوع مستوردات الطاقة - أنواع - (عدد)	68.84	54.58
	واردات الطاقة كنسبة من إجمالي استهلاك الطاقة (%)	3.65	100
الصمود	تنوع مصادر توليد الكهرباء (عدد)	66.83	36.78
	المرونة في نظام الكهرباء (عدد)	77.23	72.08
الموثوقية	متوسط مدة الانقطاع للنظام (عدد)	98.61	100
	تردد الانقطاع المتوسط للنظام (عدد)	99.03	100
	نسبة الفاقد في شبكات نقل وتوزيع الكهرباء (%)	37.05	93.35
الوصول إلى الطاقة	نسبة السكان الذين لديهم وصول إلى الكهرباء - الحضر (%)	100	100
	نسبة السكان الذين لديهم وصول إلى الكهرباء - الريف (%)	98.9	100
	نسبة السكان الذين لديهم وقود نظيف للطهي (%)	99.8	100
القدرة على تحمل تكاليف الطاقة	أسعار الكهرباء المنزلية (USc15/kwh PPP)	51	-
	أسعار الكهرباء للصناعة (MWh/$)	77.76	-
	أسعار الغاز بالجملة (MMBTU/$)	-	94.71
التنمية الاقتصادية	دعم الطاقة (%)	92.8	81.44
	الاعتماد على الوقود المستورد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	11.09	100
	الميزة النسبية في صادرات الدولة من التقنيات منخفضة الكربون (عدد)	11.36	15.64

- **"الاستدامة":**

تشير مؤشرات الاستدامة إلى **انخفاض أداء الأردن في عدد من المؤشرات المرتبطة بكفاءة الطاقة، وخفض الانبعاثات، وحصة الطاقة النظيفة من الاستهلاك النهائي**، وهو ما يعكس تحديات هيكلية في مسار التحوّل نحو منظومة طاقة أكثر استدامة.

المحور	المؤشر	أداء الأردن (100 نقطة)	أداء الإمارات (100 نقطة)
كفاءة الطاقة	شدة الطاقة (MJ/$ PPP)	75.24	57.07
	متوسط استهلاك الطاقة للفرد (GJ/ capita)	100	-
الطاقة المنزوعة من الكربون	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد (t/capita)	87.78	-
	ثاني أكسيد الكربون لكل TPES (كجم CO2/GJ)	24.93	38.27
الطاقة النظيفة	حصة الطاقة النظيفة من الاستهلاك النهائي للطاقة (%)	4.94	7.51
	انبعاثات CH4 حسب الإنتاج (MtCO2e/GJ)	0.26	56.56

ثانيًا: المؤشرات الفرعية لمحور "جاهزية التحوّل":

- "الإطار التنظيمي والاستثمار":

بالعموم، تشير نتائج مؤشرات "الإطار التنظيمي والاستثمار"، إلى تواضع أداء الأردن مقارنة بالدول الأخرى. وبالمقارنة مع الإمارات، تُظهر النتائج وجود تباين واضح بين أداء الدولتين. ففي **حين كان أداء الأردن متقاربًا نسبيًّا في معظم الجوانب التنظيمية الأساسية مع أداء الإمارات، إلا أنه كان متواضعًا في الجوانب المتعلقة بالتزام الدولة نحو التحول في قطاع الطاقة، وخفض الانبعاثات، إضافة إلى التحديات المتعلقة بالتمويل والاستثمار، وخاصة القيود القانونية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر**.

المحور	المؤشر	أداء الأردن (100 نقطة)	أداء الإمارات (100 نقطة)
التنظيم والالتزام السياسي	قوة الإطار التنظيمي للدولة وفاعليّته في تعزيز الوصول الشامل إلى الكهرباء (عدد)	100	100
	قوة الإطار التنظيمي للدولة وفاعليّته في تعزيز ترشيد الطاقة وكفاءتها (عدد)	71	71
	قوة الإطار التنظيمي للدولة وفاعليّته في تعزيز تطوير الطاقة المتجددة ونشرها ودمجها (عدد)	53	59
	متوسط درجات ركائز مؤشر الحرية الاقتصادية (عدد)	60.58	64.08
	تقييم التزام الدولة بالتحول في قطاع الطاقة وخفض الانبعاثات (عدد)	25	91.67
	استقرار السياسة (عدد)	65.12	79.35
	معدلات الكربون الفعالة الصافية ($/tCO2)	40.64	27.09
التمويل والاستثمار	التصنيف الائتماني (عدد)	40	88.33
	الائتمان المحلي للقطاع الخاص (%)	49.78	38.79
	التقييد على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) (عدد)	18.96	-
	الاستثمار في الطاقة المتجددة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	45.52	36.33

- "العوامل الممكنة":

تُظهر نتائج مؤشرات "العوامل الممكنة" **وجود تحديات في البنية التحتية، والابتكار، ولا سيما البحث والتطوير** كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب ضعف مؤشر تنافسية المواهب العالمي.

المحور	المؤشر	أداء الأردن (100 نقطة)	أداء الإمارات (100 نقطة)
البنية التحتية	بناء القدرة المتجددة (%)	26.31	36.8
	جودة البنية التحتية للنقل (عدد)	54.71	80.59
	تصنيف جاهزية البنية التحتية الرقمية (عدد)	47.04	62.79
الابتكار	بيئة الأعمال المبتكرة (رقم)	64.62	68.39
	البحث والتطوير كحصة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	27.82	59.81
	انتشار التقنيات المتعلقة بالبيئة (%)	35.62	5.11
التعليم ورأس المال البشري	الوظائف في الصناعات منخفضة الكربون (%)	83.43	10.5
	تنافسية سوق العمل (رقم)	62.84	71.69
	مؤشر تنافسية المواهب العالمي (رقم)	24.52	48.48

3. المؤشر التنظيمي للطاقة المستدامة 2023: المنهجية والنتائج

الإطار العام للمؤشر:

يُعدّ المؤشر التنظيمي للطاقة المستدامة أحد المؤشرات الدولية المعتمدة لتقييم الأطر التنظيمية والسياسات الناظمة لقطاع الطاقة. **ويركّز المؤشر على قياس مدى جاهزية البيئة التنظيمية لدعم التحوّل الطاقي،** من خلال أربعة محاور رئيسة، تشمل:

1. توسيع نطاق الوصول إلى الكهرباء.
2. تعزيز الطاقة المتجددة.
3. تحسين كفاءة الطاقة.
4. الوصول إلى الطهي النظيف. (لا يتوافر بيانات)

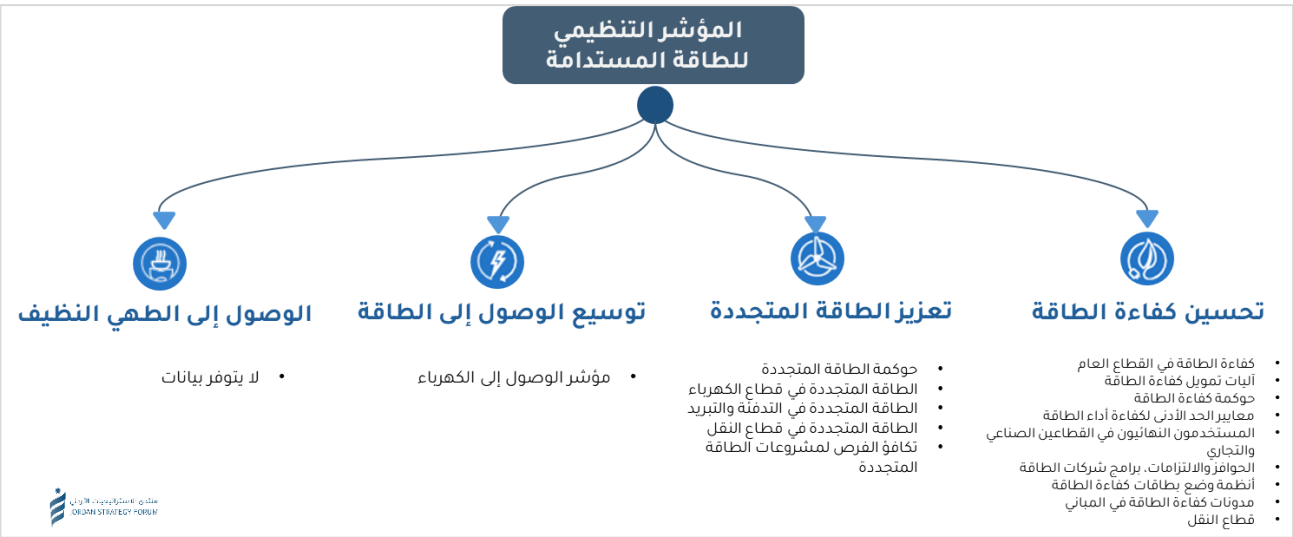

وتجدر الإشارة إلى أن **الأردن غير مُدرج ضمن الدول التي يتم تقييمها تفصيليًّا في محور الوصول إلى الكهرباء ضمن المؤشر**؛ نظرًا لارتفاع نسبة التغطية الكهربائية، إذ يركّز هذا المحور على الدول التي لا تزال تواجه فجوات في الوصول إلى خدمات الكهرباء. أما فيما يتعلق بمحور الوصول إلى الطهي النظيف، فلا يتوافر بيانات للأردن، حاله كحال العديد من الدول الأخرى.

ويوفّر المؤشر إطارًا لرصد التقدم المتحقق، إضافة إلى تحديد الفجوات التنظيمية، بما يدعم تصميم سياسات أكثر فاعلية واستدامة في قطاع الطاقة، وبما يسهم في تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة".

تعتمد محاور المؤشر على مجموعة من الأسئلة المعيارية لتقييم مدى توافر السياسات والأطر التنظيمية في قطاع الطاقة، وجودتها، وتنفيذها. وتركّز هذه الأسئلة على وجود الخطط الوطنية، ووضوح أهدافها، والشفافية في إعدادها، وآليات التقييم والمتابعة لها، بما يعكس مستوى جاهزية البيئة التنظيمية لدعم التحوّل الطاقي المستدام.

أبرز نتائج المؤشر:

تشير نتائج المؤشر التنظيمي للطاقة المستدامة إلى **أن الأردن قد حقق نتيجة إجمالية جيدة بلغت (70 نقطة) على مستوى الإطار التنظيمي للقطاع.**

فعلى صعيد محور "**الوصول إلى الكهرباء**"، **سجّل الأردن العلامة الكاملة (100 نقطة)**، ما يدل على اكتمال الإطار التنظيمي المرتبط بإمداد المناطق بالكهرباء، واتساق السياسات المعتمدة مع هدف التغطية الشاملة. فيما أظهر محور "**كفاءة الطاقة**" **أداءً متقدمًا** نسبيًّا **(71 نقطة)، مقابل أداء متوسط في محور "الطاقة المتجددة"** (38 نقطة).

وبصورة عامة، تعكس هذه النتائج **وجود تفاوت واضح بين قوة الإطار التنظيمي في محوري "الوصول إلى الكهرباء" و"كفاءة الطاقة"، وتواضعه في محور "الطاقة المتجددة"، ما يبرز الحاجة إلى إجراء إصلاحات أكثر توازنًا تركّز على سد الفجوات التنظيمية، خصوصًا في قطاع الطاقة المتجددة؛** لتعزيز جاهزية منظومة الطاقة نحو التحول الطاقي المستدام في الأردن.

نتائج المؤشرات الفرعية لمحوري "الطاقة المتجددة" و"كفاءة الطاقة":

تُظهر بيانات المؤشر التنظيمي للطاقة المستدامة لعام 2023 تفاوت أداء الأردن بين محوري "**الطاقة المتجددة**" و"**كفاءة الطاقة**"، فقد كانت مرتبة الأردن في محور "**الطاقة المتجددة**"

(62) مـن أصـل (140) دولـة[4]؛ أي ضـمن شـريحة الأداء المتوسـط عالميًّـا. فـي المقابـل، جـاء الأردن في مرتبة متقدمة (28) من أصل (140) دولة في محور "**كفاءة الطاقة**".

أمـا علـى مسـتوى المؤشـرات الفرعيـة لهـذين المحـورين، فتشـير نتـائج محـور "**كفـاءة الطاقـة**" إلـى وجـود بعـض الأطـر التنظيميـة الداعمـة، فقـد سـجّل **الأردن العلامـة الكاملـة (100 نقطـة) فـي مؤشـر "كفـاءة الطاقـة فـي القطـاع العـام"**، ليـأتي ضـمن (18) دولـة حققـت العلامـة الكاملـة مـن أصـل (140) دولـة. كمـا **سـجّل الأردن العلامـة الكاملـة (100 نقطـة) فـي مؤشـر آليـات تمويـل كفـاءة الطاقـة**، ليكـون ضـمن (21) دولـة حققـت ذات العلامـة. وكـذلك الحـال فيمـا يتعلّـق بعلامـة الأردن فـي مؤشـر حوكمـة كفـاءة الطاقـة (98 نقطـة)، ومؤشـر معـايير الحـد الأدنـى لكفـاءة الطاقـة (81.94 نقطة)، أي في المرتبتين (33، و30) من أصل (140) دولة على التوالي.

فـي المقابـل، **جـاءت نتـائج محـور "الطاقـة المتجـددة" بـدرجات أقـل وفـق مكوناتـه التنظيميـة، فقـد سـجّل مؤشـر تكـافؤ الفـرص التنظيمـي لمشـروعات الطاقـة المتجـددة (صـفر) نقطـة،** ليحـل الأردن بـذلك فـي المرتبـة (136) مـن أصـل (140) دولـة. كمـا **بلـغ مؤشـر الطاقـة المتجـددة فـي قطـاع النقـل (16.67) نقطـة، ومؤشـر الطاقـة المتجـددة فـي التدفئـة والتبريـد (27.78) نقطـة**، أي فـي المرتبـة (86، و61) علـى التـوالي. بينمـا كانـت نتـائج بعـض المؤشـرات الفرعيـة الأخـرى، ضـمن هـذا المحـور، أقـرب إلـى المتوسـط العـالمي، كمؤشـر حوكمـة الطاقـة المتجـددة، الـذي بلـغ (77.98) نقطـة (المرتبـة 43)، وتنظـيم الطاقـة المتجـددة فـي قطـاع الكهربـاء، الـذي بلـغ (66.67) نقطة (المرتبة 48).

[4] قام منتدى الإستراتيجيات الأردني باحتساب الترتيب النسبي للدول بناءً على القيم العددية لمؤشرات RISE، بهدف تسهيل المقارنة التحليلية، وإبراز الموقع النسبي للأردن بين الدول المشمولة في قاعدة البيانات.

وبالنظر إلى تطور الأداء عبر الزمن، **تشير البيانات إلى تحسن تدريجي في محور كفاءة الطاقة؛** إذ ارتفع من (52.44) نقطة في عام 2014 (المرتبة 70)، إلى (71.10) نقطة في عام 2023 (المرتبة 28). فيما شهد محور الطاقة المتجددة تراجعًا في عام 2023 إلى (37.82) نقطة (المرتبة 62)، بعد التحسن الذي شهده في عامي (2021-2022).

4. الخلاصة والتوصيات:

تُعطي نتائج المؤشرين العالميين "مؤشر تحول الطاقة 2025"، و"المؤشر التنظيمي للطاقة المستدامة 2023" صورة متكاملة لأداء قطاع الطاقة في الأردن. إذ يعكس المؤشر الأول مستوى التقدّم المتحقق على صعيد أداء نظام الطاقة وجاهزية التحوّل، فيما يركّز المؤشر الثاني على نضج الأطر التنظيمية والسياسات الداعمة لهذا التحوّل.

ويبيّن هذا التكامل أن التحسن التدريجي في ترتيب الأردن على مؤشر تحوّل الطاقة يتقاطع مع وجود أطر تنظيمية متقدمة نسبيًا في مجالات عدة كالوصول إلى الكهرباء وكفاءة الطاقة، مقابل استمرار وجود فجوات تنظيمية متعلقة بقطاع الطاقة المتجددة. وبذلك، تسهم قراءة المؤشرين معًا في تفسير الفجوة بين تحسّن الأداء الكلي من جهة، وتباطؤ التقدّم في بعض المسارات القطاعية من جهة أخرى.

وهنا، تبرز أهمية التركيز على المؤشرات التي كان أداء الأردن فيها دون المستوى المتوقع، باعتبارها مدخلًا أساسيًا لتصميم التدخلات ذات الأولوية من أجل النهوض بالقطاع ككل، وتحقيق تقدم متوازن ومستدام فيه. وانطلاقًا من ذلك، جاءت توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني على النحو الآتي:

1. **دعم التحوّل نحو مزيج طاقة أكثر تنوعاً ومرونة**: من خلال التوسع في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، وتكاملها مع الحلول الممكنة لتخزين الطاقة. وذلك من أجل تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة وتعزيز أمن التزود ومرونة الأنظمة الكهربائية في مواجهة الصدمات الخارجية، بالإضافة إلى الحد من خطر تقلبات الأسعار العالمية، وتعزيز الاعتماد النسبي على مصادر الطاقة المحلية والمتجددة.

2. **استقرار التشريعات والسياسات الناظمة لقطاع الطاقة**، وتبسيط إجراءات الترخيص، وبما ينعكس على تحسين بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

3. **توسيع برامج كفاءة الطاقة وإدارة الطلب على الطاقة، واستدامة عملها**؛ من خلال البناء على البرامج القائمة الداعمة لكفاءة الطاقة في القطاعات الصناعية والتجارية والمنزلية، وتوسيع نطاق خدماتها لتشمل كافة القطاعات، مع ضمان

استمراريتها المؤسسية والتمويلية. ويشمل ذلك الانتقال من التدخلات المؤقتة إلى السياسات الدائمة لإدارة الطلب على الطاقة، وربط برامج كفاءة الطاقة بحوافز مالية مشجعّة.

4. **تعزيز ودعم الصناعة الوطنية في مجال كفاءة الطاقة والطاقة النظيفة؛** من خلال تحفيز المصانع المحلية المنتجة للمعدات والمواد كأنظمة العزل، والإنارة عالية الكفاءة، والمعدات الكهربائية الموفرة للطاقة، عبر حوافز ضريبية وتمويلية موجّهة، وإدماج منتجاتها ضمن سياسات المشتريات الحكومية والمشاريع الوطنية.

5. **تعزيز الابتكار والتمويل في قطاع الطاقة؛** عبر دعم عمليات البحث والتطوير والابتكار في تقنيات الطاقة النظيفة والمتجددة، وتطوير أدوات تمويل مبتكرة لمشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، مع التركيز على توطين المعرفة وبناء القدرات المحلية.

6. **تحديث شبكات نقل وتوزيع الكهرباء للحد من الفاقد الكهربائي؛** من خلال تطوير البنية التحتية للشبكات، وتحديث منظومات النقل والتوزيع، وتبني تطبيق تقنيات الشبكات وأنظمة المراقبة والتحكم الذكية، بما يسهم في خفض الفاقد الفني والتجاري، وتحسين كفاءة النظام الكهربائي وموثوقية الخدمة.

بالمحصلة، فإن تنفيذ الحكومة والقطاع الخاص للمبادرات المقترحة لقطاع الطاقة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي، لا سيما تلك المتعلقة بـ "التحول إلى الطاقة المتجددة والبديلة، وتطوير محطات الطاقة، وتعزيز الربط مع دول الإقليم"، و "وضع لوائح وسياسات قطاع الطاقة الجديد لتلائم المستقبل، واستحداث الحوافز المشجعة لخفض التكاليف"، والتي يتقاطع عدد منها بشكل مباشر مع الأولويات المذكورة في المؤشرين العالميين، من شأنه أن يعزز مرونة قطاع الطاقة ويحسّن من مرتبة الأردن على مؤشرات الطاقة عالميًا.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة

www.jsf.org